مراحل نشأة وتطور المذهب المالكي ومميزاتها

بقلم
د. نوارة دري(*)

ملخص

تعرض المذهب عند المالكية إلى مراحل مختلفة من التطور الاصطلاحي والعلمي منذ أن أسسه الإمام مالك، وكان لكل مرحلة خصائصها، وميزاتها، وقد اختلف العلماء في تقسيم هذه المراحل إلى خمسة مراحل، وهناك من جمعها في ثلاثة مراحل فقط وعلى رأسهم دراسة الفضل بن عاشور والتي تبقى أكثر شمولية من غيرها، وكانت مراحل نشأة المذهب المالكي بصفة عامة هي: مرحلة التأسيس ، ومرحلة التفريع، ومرحلة التطبيق، ثم مرحلة التنقيح والنقد، ثم مرحلة الجمع والاختصار، أما تقسيم الفضل بن عاشور لمراحل المذهب فكان يندرج في ثلاثة أدوار رئيسية ، كان لكل مرحلة خصائصها ومميزاتها متمثلة في:

أولا: دور النشوء: التأسيس والتأصيل: وهو مرحلة التأصيل والتأسيس تميزت بظهور شخصية مالك العلمية المزدوجة التخصص، التي جمع فيها بين علم الحديث و علم الفقه.

ثانيا: دور التطور: شمل تحته مراحل التفريع، والتطبيق، والترجيح، وتميز بظهور نوابغ المالكية .

(*) أستاذة محاضرة صنف "أ" بقسم الشريعة - كلية العلوم الإسلامية - جامعة باتنة 1.
nouara.derri@yahoo.com
تاريخ الإرسال: 2019/04/27 تاريخ القبول: 12 /06/ 2019

ثالثا: دور الاستقرار: تميزت هذه المرحلة بظهور الشروح، والاختصار، والحواشي، والتعديلات، أما السمة المميزة لهذا الدور أنه "دور الترجيح، يعتمد درس الأقوال وتمحيصها، هذه المميزات والخصائص لهذه المراحل، جعلت منه مذهبا راسخا واضح المعالم مستمرا بقوة إلى يومنا هذا.

الكلمات المفتاحية: تطور؛ المذهب؛ المالكية؛ المميزات.

مقدمة

يعتبر المذهب المالكي من أقدم المذاهب الفقهية وأعمقها فهما لروح الشريعة الإسلامية ومقاصدها، تميز بغزارة علمه وثراء موارده الفقهية والأصولية عن باقي المذاهب الأخرى، وهو مذهب أهل المدينة و أهل الحديث في زمانه، مذهب ضرب بجذوره عميقا في تاريخ التشريع الإسلامي، حكم مدة تزيد عن الإثني عشر قرنا، اختاره الآباء والأجداد عن إيمان واقتناع وحجة وبرهان، فجمع شملهم ووحد كلمتهم وصان دولتهم وعصمهم من التفرق والاختلاف.

انتشر علمه شرقا وغربا عن طريق تلاميذه، ووصل مذهبه إلى الأندلس قبل وفاته، ثم قام أصحابه الذين لقنوا علومه بجميع رواياته ومختاراته، فحرروها وخرجوا عليها، وتكلموا في أصولها ودلائلها، وتفرقوا في الأمصار يحملون علوم مالك وآدابه، فنفع الله به خلقا كثيرا، فأضحى مالك وفقهه شجرة أصلها ثابت في المدينة، وفروعها تعانق العراق ومصر والمغرب وغيرها، فتأسست المدارس الفقهية، وتفرعت أصولها كما وكيفا.

وقد كان الإمام مالك رضي الله عنه مؤسس المذهب المالكي، مدرسة مستقلة وواسعة، كان ولازال علمه وكتبه مقصد الباحثين، وقد مر مذهبه بمراحل مختلفة من التطور الفقهي والأصولي منذ أن وضع أسسه الإمام مالك، وكان لكل مرحلة من تلك المراحل العلمية خصائصها، وميزاتها، ظهرت واضحة في المؤلفات الفقهية التي

تعبر عن تلك المراحل: منهجاً، وآراءً.

وجاء هذا البحث ليتتبع مسار مذهب إمام دار الهجرة، وذلك من خلال تقصي المراحل التي مر بها، ودراسة مميزات كل مرحلة، وذكر أهم أحداثها وآثارها، وأبرز الكتب الناتجة عنها.

إشكالية البحث: اختلف العلماء في تقسيم المراحل التي مر بها المذهب خلال نشأته، فهناك من ذكر أنه مر بخمسة مراحل، وهناك من جمع هذه المراحل في ثلاثة مراحل فقط وعلى رأسهم دراسة الفضل بن عاشور والتي تبقى أكثر شمولية من غيرها، ومن هنا كانت إشكالية البحث كالتالي:

1- ماهي هذه المراحل التي مر بها المذهب المالكي بصفة عامة؟

2- وكيف فصل فيها الفضل بن عاشور بصفة خاصة ؟

3- وماهي مميزات كل مرحلة؟

4- وماهي أهم الانجازات العلمية والْآثار الفقهية الناجمة عن هذا التطور؟

5- ماهي المدارس الفقهية التي ظهرت في مراحل التطور؟

6- ماهي أهم الكتب التي ظهرت أثناء تلك المراحل؟

أسئلة كثيرة نطرحها في هذا الموضوع، سنجيب عنها من خلال مطالب هذا البحث المتواضع.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تميز المذهب المالكي عن باقي المذاهب فيما شهده من تطور وانتشار وتوسع واستمرارية إلى يومنا هذا، حيث كان ومازال المدرسة العلمية والفقهية التي يقصدها كثير من طلاب العلم، وتتضح هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:

1- يمثل المذهب المالكي الأساس التاريخي للمسار التشريعي ، فهو مذهب

ضارب بجذوره في التاريخ الإسلامي على مدة تزيد على الإثني عشر قرنا، ولا يزال المذهب المعتمد في كثير من البلدان خاصة دول المغرب العربي.

2- تميزه بالوسطية والاعتدال في مسائله الاجتهادية.

3- تميزه بسعة أصوله وشمولية قواعده وغزارة كتبه ومؤلفاته التي لازالت من أهم موارد الفقه وقواعده.

4- قدرته على استيعاب كل المستجدات والتغيرات، مما منحه ذلك الاستمرار والعمل به إلى يومنا هذا .

5- ظهور هذا التميز جليا من خلال تتبع ودراسة مراحل تطور هذا المذهب الواسع، وتبيين مميزات كل مرحلة وذكر أهم الأحداث والآثار التي شهدتها تلك المراحل.

أهداف البحث: إن الأهداف المقصودة من خلال طرح هذا العنوان تكمن في النقاط التالية:

1- إبراز قيمة المذهب المالكي الفقهية والعلمية وتميزه عن باقي المذاهب الأخرى وذلك من خلال دراسة المراحل التي مر بها وخصائص كل مرحلة

2- إبراز مدى عراقة المذهب المالكي وعمقه، فهو من أقدم المذاهب في تاريخ التشريع.

3- النظر جليا في المراحل التي مر بها أثناء تطوره، والتي كان لها بليغ الأثر في إرساء قواعد المذهب ورسم منهجه في استنباط الأحكام.

4- التدقيق في خصائص ومميزات كل مرحلة، والتمعن فيما أسفرت عنه من مدارس تعليمية وكتب فقهية استمر عطاؤها ليومنا هذا.

5- الزيادة في إثراء الدراسات الفقهية للمذهب المالكي، والذي يحتاج جهودا مظفرة لاكتشاف كنوزه الدفينة التي توارثتها أجيال العلم .

منهجية البحث: اتبعت خلال دراستي لمراحل المذهب ومميزات كل مرحلة المنهج

التاريخي لسرد كل مرحلة ثم المنهج الاستقرائي والتحليلي في ما يخص جمع مادة البحث وشرح مفرداته.

الدراسات السابقة: تعددت الدراسات للمذهب المالكي ومراحله، وانتشرت هذه الدراسات بكثرة على شبكة الأنترنت، لكني بعد دراسة عميقة لكل ما كتب، لم أجد كتابا أو دراسة عميقة ومميزة مثل كتاب اصطلاح المذاهب عند المالكية، لمحمد ابراهيم علي ، كتاب أبهرني بمعلوماته القيمة، أعطى فيه المؤلف للمذهب حقه كاملا، حيث كانت الدراسة شافية وكافية ، دراسة استقرائية تحليلية لكل ما يتعلق بالمذهب المالكي، خاصة مراحل تطوره، مما جعلني اعتمد ه كثيرا في صياغة معلومات هذا البحث مع الرجوع مباشرة لكل كتاب اخذ منه المؤلف لتأكيد المعلومة أكثر .

خطة البحث: قسمت هذا البحث إلى ثلاثة مطالب يتفرع كل مطلب إلى عناصر.

المطلب الأول: مراحل نشأة المذهب المالكي بصفة عامة

المطلب الثاني: تقسيم الفضل بن عاشور لمراحل النشأة

المطلب الثالث: مميزات مراحل تطور المذهب المالكي

المطلب الأول

مراحل نشأة المذهب المالكي بصفة عامة

إن المتمعن للمذهب المالكي والمتتبع لمراحله يجد أنها لم تكن واضحة الخطوط صريحة المعالم ، إلا ما كان من القول بأن "أول طبقة المتأخرين، وأما من قبله فمتقدمون"[1]، وهو اصطلاح يفرز تقسيما لعلماء المذهب على طبقتين: كل طبقة – لاشك- تمثل مرحلة من المراحل، إلا أن الفاحص لتاريخ تطور المذهب يجد إيجازا شديدا، في هذا التقسيم ، يؤدي إلى تداخل المراحل الحقيقية للتطور الواقعي[2].

وتفيد هذه الدراسة أن المذهب المالكي مر بخمسة مراحل أثناء نشأته وهي:

مرحلة التأسيس، ومرحلة التفريع، ومرحلة التطبيق، ثم مرحلة التنقيح والنقد[3]، ثم مرحلة الجمع والاختصار.

أولا: مرحلة التأسيس:

أسس إمام دار الهجرة مالك بن أنس المذهب المالكي بالمدينة المنورة، فقد ورث فقه أهلها –من الصحابة والتابعين، وسار على نهجهم في الاجتهاد والفتاوى، وعمل بأثر رسول الله، وبنى آراءه الفقهية على أصولهم وقواعدهم [4]

وهي مرحلة تأصيل قواعد هذا المذهب على يد صاحبه مالك بن أنس، الذي عمل على تمهيد الطريق لمن جاء بعده، وذلك بتأصيل الأصول وتقعيد القواعد، ورسم المنهج العام الذي سلكه أتباعه من بعده، فإشاراته إلى مآخذ الفقه وأصوله، هي التي اتخذها أهل الأصول من أصحابه معالم اهتدوا بها، وقواعد بنوا عليها.

وهكذا، فإن أصول المذهب استقرائية، تبعا لملاحظة تلامذة الإمام مالك وطريقة اجتهاده، ولا سيما ما ورد في الموطأ من فتاوى وأحكام، وما كان ينقل عنه من أجوبة، فاستخلصوا من كل ذلك ما ينبني المذهب عليه. ذلك أن الإمام مالكا لم يحدد هذه الأصول بنفسه بالكيفية التي يذكرها الأصوليون، وهذه الأصول هي محل دراستنا في المبحث الثاني.

فهذه المرحلة هي مرحلة التأصيل للمذهب المالكي، ووضع القواعد الأصولية، والمناهج الاستدلالية للاجتهاد والفتوى في أحكام الجزئيات.

ثانيا: مرحلة التفريع:

ويقصد بها بناء الفرع على أصله، واستنباط حكمه منه، وذلك داخل المذهب، وهذه المرحلة هي التي ظهر فيها أتباع الإمام مالك وتلامذته، آخذين بمنهجه، ومؤسسين الإفتاء في الحوادث والوقائع بربطها بأصوله وقواعده[5].

تبتدئ هذه المرحلة من نهاية القرن الثاني الهجري وتستمر إلى منتصف القرن الثالث، وفيها توسع نفوذ المذهب، وامتد إلى جهات أخرى كالعراق ومصر وإفريقية والأندلس على يد تلاميذ الإمام مالك الذين تكونت بهم وعلى أيديهم المدرسة المالكية(6)، فقاموا بتخريج الفروع الفقهية على قواعد الإمام مالك الأصولية سواء التي صرح بها، أو التي استنبطوها من خلال استقرائهم للمسائل والفروع التي اجتهد فيها، ثم أصبح لها منظرون في المذهب، يفرعون المسائل الجزئية على ما أصله الإمام في الأحكام العملية، وبدأ التدوين على نطاق واسع.

وتعد المدونة الكبرى برواية سحنون عن عبد الرحمن بن القاسم النواة الأولى لمرحلة التفريع، ثم جاءت بعدها "الواضحة" لعبد الله بن حبيب في الأندلس، ثم العتبية والموازية ومختصر ابن عبد الحكم وغيرها... وهي التي تسمى بالأمهات، وشهدت هذه المرحلة اتساع المسائل، وكثرة التفريعات وبروز الاختلاف في الأقوال والطرق، وتقدير الوقائع، والربط بينها وبين الدلائل الإجمالية، الشيء الذي نشأت عنه مرحلة ثالثة بالضرورة هي:

ثالثا: مرحلة التطبيق:

وهي مرحلة النظر فيما أنتجه دور التفريع الفقهي الذي سبق، والاجتهاد في تحقيق المناط في الوقائع المستجدة، ومما يميز هذه المرحلة كونها اهتمت بدراسة المسائل التي ضمتها مدونات جامعة أنتجتها مرحلة التفريع، فانكب فقهاء هذا العصر على الموازنة بين مختلف تلك المسائل، رابطين الأصول بالفروع، ملحقين الشبيه بالشبيه، ضابطين مواقع الاتفاق والاختلاف بين تلك الأقوال المأثورة عن الفقهاء السابقين، وفي بعض الأحيان قد يجتهدون في المسائل التي ليس فيها حكم عن طريق القياس، وذلك بإدراج ذلك الحكم تحت الكليات المقررة، والقواعد التي ضبطت وبذلك دخلوا في

مرحلة الملاءمة بين ما هو منصوص، وبين ما يتطلبه الواقع الجديد، الأمر الذي أدى إلى بروز اختلافات بين المتأخرين والمتقدمين.

ويصور لنا الفاضل بن عاشور هذه المرحلة بقوله: "وظهرت في هذا الدور كتب التهاذيب التي هذبت بها الكتب القديمة، والمختصرات التي لخصت فيها، والشروح التي شرحت بها، ودقق في النظر في المسائل لأجل بيان الاتفاق والاختلاف، تقر صور النوازل والفتاوى التي تشتمل على الواقعات الحادثة، وعلى بيان ما يرى الفقهاء المتأخرون من رجال دور التطبيق من انطباق أو عدم انطباق لقول من الأقوال المأثورة من المصادر القديمة من دور التفريع على تلك الجزئية الخاصة[7]، وهذا ما أكده أيضا ابن خلدون في مقدمته[8].

رابعا: مرحلة التنقيح:

وهي مرحلة تنقيح أقوال المذهب، والترجيح فيما بينها، وبنائها على القواعد والأصول ومراعاة للمصلحة، وذلك استنادا إلى صحة الرواية والمتن واعتبار الدليل الأقوى منها رواية ودراية، وأهم تطور يسجل في هذه المرحلة، ظهور حركة نقدية انصبت على أقوال المتقدمين، بقصد إخضاعها للنقد والتمحيص بطريقة مغايرة لما كان سائدا في السابق، فجاء في هذا بمنهج جديد في ميدان نقد الفقه، ومن أبرز الفقهاء الذين تزعموا هذا التيار اللخمي، الذي كان له تأثير واضح فيمن جاء بعده من أمثال المازري وابن بشير وابن رشد الجد وعياض وغيرهم ممن سلك مسلكه في طريقة نقد الفقه، فنقحوا ما أمكنهم تنقيحه من المسائل، وأولوا بعض الروايات حاكمين على صحة بعضها، وضعف البعض الآخر[9].

خامسا: مرحلة الجمع والاختصار:

وهذه المرحلة جاءت بعد استقرار المناهج، والنظر في الفروع الفقهية تخريجا

وتطبيقا وتنقيحا، وما قام به أعلام المذهب من اجتهادات، حيث أصبح علماء المالكية في هذه المرحلة عالة على مرحلة التنقيح ،فغلب على مؤلفاتهم الاختصار، وخصوصا المصريون منهم، فجمعوا ودونوا الأقوال الراجحة، أو المصححة من بين الأقوال المختلفة في كل مسألة، دون الإشارة إلى الأقوال الأخرى إلا إشارة أو رمزا(10).

وهكذا ظهر مختصر بن شاس المسمى "الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، ومختصر ابن الحاجب المسمى "بجامع الأمهات"، وجاء بعده "مختصر الشيخ خلي وهكذا أصبح المتأخرون دائرين في فلك المتقدمين، عاكفين على ما انتهى إليهم من أقاويل من تقدمهم، لا يتعدون دائرة الشرح والاختصار(11).

ففي هذه المراحل الثلاثة، ازدهر المذهب المالكي وانتشر انتشارا واسعا في الأمصار، وعرف التدوين في عهد صاحبه الذي ألف كتابه" الموطأ"، ثم انتقلت حركة التدوين إلى أصحابه وتلاميذهم الذين عمدوا إلى جمع مسموعات مالك وتلامذته من بعده، واستودعوا هذه الروايات والأقوال في كتب، وتعهدوها بالشرح والإيضاح، فكثرت وتنوعت المؤلفات، واختار العلماء من بينها مصنفات تلقوها بالقبول لامتيازها عن غيرها من حيث التصنيف والترتيب، والاستيعاب والشهرة، واصطلحوا على تسميتها بأمهات كتب المذهب، والتي سنأتي على ذكر أهمها لاحقا.

المطلب الثاني

تقسيم الفضل بن عاشور لمراحل النشأة

وإذا استعرضنا آراء المعاصرين من أفذاذ المالكية: نجد أن فضيلة الشيخ محمد الفاضل بن عاشور، يتصدر أولئك الذين تصدوا للتدوين للتطور المذهبي ومراحل نموه، ويرى أنه "من منتصف القرن الثاني بدأ استقرار المذاهب بوضع الأصول وتمييز العام منها وتتابع تولد المذاهب إلى منتصف القرن الرابع، فكلما قطع واحد منها دور

التأصيل على يد مؤسسه ومتخذ أصوله دخل في دور التفريع، وهو دور الاجتهاد المقيد، فتلاحقت المذاهب على دور التفريع إلى استهلال القرن الخامس، وهناك تمخض الفقه لعمل جديد هو عمل التطبيق بتحقيق الصور، وضبط المحامل، فكان اجتهاد جديد هو الاجتهاد في المسائل، ثم دخل الفقه في أوائل القرن السادس دور الترجيح، وهو دور اجتهاد نظري، يعتمد درس الأقوال وتمحيصها، والاختيار فيها بالترجيح والتشهير، حتى انتهى ذلك الاختيار إلى تصفية ، برز في دور التقنين بتأليف مختصرات محررة، على طريقة الاكتفاء بأقوال تثبت أنها هي الراجحة المشهورة، وأقوال تلغى هي التي ضعفها النظر من الدور الماضي باعتبار أسانيدها، أو باعتبار مداركها، أو باعتبار قلة وفائها بالمصلحة التي تستدعيها مقتضيات الأحوال.....[12]".

إن المتمعن في تقسيم مراحل التطور الفقهي عند المالكية، يجد أن هناك تصور عميق وأصيل يغطي تطور المدارس الفقهية بعامة، والمالكية بخاصة، تغطية تفصيلية، توضح طبيعة الإبداع في المنحنى الفكري الفقهي في المراحل المختلفة لتطور المذهب وحتى العصر الحاضر[13].

ومن خلال الدراسة العلمية الدقيقة للباحثين لهذه المراحل نجد أن هذا التقسيم الخماسي الذي ذكرناه باختصار، يمكن أن يندرج في ثلاثة أدوار رئيسية:

أولا: دور النشوء: التأسيس والتأصيل

وهو مرحلة التأصيل والتأسيس، الفترة التي تبدأ من نشوء المذهب على يد مؤسسه، وتنتهي بنهاية القرن الثالث، وهي مرحلة تميزت بوضع أسس المذاهب، وجمع سماعات الإمام والروايات عنه، وتدوينها، وتنظيمها، في مؤلفات معتمدة.

حيث كانت المدينة المنورة، مولد المدرسة المالكية، فيها نشأت، وبين أحضانها ترعرعت، والمجتمع المدني آنذاك كان أقرب المجتمعات الإسلامية إلى المجتمع

النبوي، وكان المجتمع العلمي فيها أكثر المجتمعات صفاء ونقاء، وبعدا عن التأثيرات العقدية، والنزاعات الخارجية الفاسدة(14).

"وقد خلص علم فقهاء المدينة إلى مالك بن أنس –رحمه الله– وكانت ركانة رأيه، وصلابة دينه، وقوة نقده قد هيأت له بتوفيق الله تعالى ذلك المقام الجليل: مقام الضبط، والتصحيح، والتحرير "(15).

ثانيا: دور التطور:

والتطور هنا بمعناه الشامل يندرج تحته مراحل التفريع، والتطبيق، والترجيح، وتبدأ هذه المرحلة تقريبا ببداية القرن الرابع الهجري، وتتسم بظهور نوابغ المالكية الذين فرعوا، وطبقوا، ومن ثم رجحوا، وشهروا.

ثالثا: دور الاستقرار:

ويبدأ ببداية القرن السابع الهجري تقريبا، أو بظهور مختصر ابن الحاجب الفرعي المعروف بـ(جامع الأمهات)، ويستمر إلى العصر الحاضر.

هذه المرحلة عرفت الشروح، والاختصار، والحواشي، والتعديلات، وهي سمة تظهر غالبا بوضوح، حين يصل علماء المذهب إلى قناعة فكرية بأن اجتهادات علماء المذهب السابقين لم تترك مجالا لمزيد من الاجتهاد إلا أن يكون اختيارا، أو اختصارا، أو شرحا.

حيث أخضعوا فيها كتب الدور الأول من أمهات ودواوين لدراسات عميقة، متأنية، تمحيصية، كانت نتاجها كتبا فقهية، جديدة في منهجها التأليفي وأسلوبها، قديمة في مادتها العلمية، قدمت روايات علماء المذهب، وأقوالهم، وسماعاتهم، بعد تنقيحها وتهذيبها، وتقويمها بمنهج أصولي منطقي، ناقد، أقرب إلى "منهج النظار العراقيين"، مختصرة في توسع، أو مطولة في إسهاب.

المطلب الثالث

مميزات مراحل تطور المذهب المالكي

أولا: مميزات دور النشوء:

كان لهذه السمات الشخصية العلمية أثرها الملموس في المدرسة المالكية في دور النشوء بخاصة، وفي الأدوار التالية بعامة، وكانت مميزات هذه المرحلة كالتالي:

1/ شخصية مالك العلمية:

شخصية مزدوجة التخصص، انعقد له لواء علم الحديث، كما انعقد له لواء علم الفقه، ومن ثم فمالك مؤسس لمدرستين: مدرسة حديث، ومدرسة فقه، هاتان المدرستان منفصلتان ومرتبطتان علميا في آن واحد، منفصلتان في التخصص الدقيق، ومرتبطتان في اعتماد الثانية على الأولى استنباطا، واستدلالا.

وكان لشخصيته العلمية المزدوجة آثارها في دروسه وتلاميذه، فقد كانت مجالسه تلتزم التخصص بمعناه المحرر: فمجلس للفقه والفتاوى، ومجلس للحديث، ولكل مجلس حديثه، ورجاله ومنهجه، ولذا علم الفقه، وأثر هذين التخصصين ظاهر في القاصدين له: فمنهم من فقد كان القادمون لمجالسه يسألون عن العلم الذي يطلبونه: علم الحديث أو جاء يطلب الفقه، ومنهم من تخصص للحديث، وآخرون جمعوا بين التخصصين، وقلة يحضرون للاستفتاء فقط، ومن ثم كان أغلب تلاميذه محدثين وفقهاء؛ وإن غلب على بعضهم جانب أحد التخصصين فاشتهر به ولم يشتهر بالتخصص الآخر.

2/ منهجه في التدريس:

أما الحديث: فقد كان يعقد له مجلسا خاصا مهيبا، وقد كانت طريقته في تدريس الحديث طريقة أساتذته، يخالف بها طريقة العراقيين، فقد كان يأبى أن يقرأ هو على أحد؛

بل كان له في حلقته قارئ خاص ينصت له الجميع، ولا يقاطعه إلا مالك، فقد كان – رحمه الله– "ينكر أشد الإنكار على من يقول: لا يجوز العرض، بل كان مالك يرى العرض خيرا من السماع (السماع من فم الشيخ) إذا كان الذي يقرأ متثبتا، فكان أكثر رواية أصحاب مالك عنه هي طريقة القراءة عليه، فيقوم أحد الرواة واقفا يقرأ من كتاب مالك، ومالك يسمع، وهو منهج اختاره لنفسه حتى لو غضب منه بعض من جاء يطلب السماع فيشتكيه إلى القاضي، أما الفقه: فكان يجيب على ما يلقى عليه، ولم يكن يعجبه الاستطراد في المسائل الفرضية، ولا كثرة الأسئلة، فمالك في فقهه واقعي.[16]

3/ كتبه وآراؤه الفقهية:

الذي دلت عليه الأخبار، أن مالكا صنف كتبا متعددة غير الموطأ، قال في المدارك: له أوضاع كثيرة، وتآليف غير الموطأ رواية عنه، أكثرها بأسانيد صحيحة في غير فن من العلم. لكن لم يشتهر عنه غير الموطأ، وسائر تآليفه إنما رواها عنه من كتب بها إليه أو سأله إياها، أو آحاد من أصحابه، ولم يروها الكافة.

لكن الذي لا يختلف فيه اثنان، أن الكتاب الذي خلد مالكا هو كتابه "الموطأ"، وهو كتاب جمع بين دفتيه ما تمحص لمالك من الأحاديث المختارة في أبواب الفقه المختلفة، متبعا ذلك أحيانا بآرائه الفقهية، واستنباطاته، وترجيحاته.

أما آراؤه الفقهية فكثيرة، وإن كان مالك لم يهتم بجمعها في مؤلف كما فعل تلميذه الشافعي في مذهبه،إلا أن هذه الآراء كانت تتلقف من تلاميذه، فتكتب، فلم يكن يتكلم بشيء إلا وكتبه من حضر من تلاميذه، فهذا ابن وهب، ألف "في سماعه من مالك ثلاثين كتابا" [17]، ولم يكن مالك يتكلم بشيء إلا كتبه ابن وهب [18].

عاش مالك طويلا، وحفلت حلقات تدريسه بالكثير من الطلاب، ليسطع فيما بعد إماما له مذهبه ومنهجه، يشهد حول مالك "أربعمائة أو يزيدون"[19]، من الدارسين

من أنحاء المعمورة، والذين كان لاستقرار مالك في المدينة المنورة دور كبير في انجذابهم إليه، وانخراطهم في حلقاته، أضف إلى ذلك أنه كان- كشأن الأئمة المجتهدين- يعيد النظر في فتاويه[20] ، كلما أعيد عرض قضية، حتى تعددت الروايات والسماعات، خاصة وأن مالكا لم تكن صلته تنقطع بتلاميذه برحيلهم عنه، فقد كانوا يكتبون إليه سائلين، ويكتب إليهم مجيبا موضحا.

وقد بلغ ما أملاه مالك في مذهبه نحوا من مائة وخمسين مجلدا في الأحكام الشرعية، فلا يكاد يقع فرع إلا ويوجد له فتيا ، وكان لتعدد هذه الأصناف من التلاميذ أثر في الإكثار من صور المسائل التي تكلم فيها إمام دار الهجرة، وأثر في الحمل على البسط والتفصيل فيها، وأثر في قيام الفتاوى المخالفة لفتوى الإمام مالك أمام نظره؛ حتى يضطر لمناقشتها والاستدلال على ترجيح ما يرى هو عليها.

4/ المدارس الفقهية وأثرها في تأسيس المذهب المالكي :

أثرت المدارس المالكية في تأسيس المذهب وصياغة الرأي الراجح المعتمد والكتب التي تمثل المذهب في آرائه المعتمدة، وإن كان أثر كل مدرسة يختلف قوة وضعفا وظهورا واختفاء، من مرحلة إلى أخرى، حسب الظروف العلمية والسياسية والاجتماعية ونذكر هذه المدارس بالاختصار التالي:

أ- مدرسة المدينة المنورة: نشأت هذه المدرسة وتطورت على يد مجموعة من تلامذة الإمام مالك، بلغوا مكانة عالية في العلم منهم: عثمان بن كنانة، وعبد الله بن نافع وابن الماجشون ومُطَرِف بن عبد الله ومحمد بن دينا، وقد اندثرت مدرسة المدينة أو الحجاز لما سيطر الشيعة على المدينة، ثم عاد إليها بظهور القاضي ابن فرحون المالكي.

ب- مدرسة مصر: وتعد أول مدرسة مالكية بعد المدينة المنورة، وكان من شيوخها: عثمان بن عبد الحكم، وابن القاسم العتقي وأشهب بن عبد العزيز، وعبد

الله بن عبد الحكم و أصبغ بن الفرج وغيرهم[21].

ج- مدرسة العراق: ازدهرت في البصرة وبغداد؛ ومن أقطابها: عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، والقاضي إسماعيل بن إسحاق وأبي بكر الأبهري وابن القصار والقاضي عبد الوهاب البغدادي، وقد انتهى المذهب المالكي بالعراق بخروج القاضي عبد الوهاب منها[22].

د- مدرسة المغرب (القيروان-تلمسان-فاس): غلب المذهب المالكي على بلاد المغرب الإسلامي في عهد سحنون بن سعيد التنوخي، واشتهرت مدن علمية زاهرة بالفقه وأصناف المعرفة ، كطرابلس والمغرب والقيروان وبجاية ومازونة وتلمسان وفاس ومراكش، وكان من رواد هذه المدرسة: ابن أبي زيد القيرواني، وأبو الحسن اللخمي، وأبو العباس الونشريسي وغيرهم[23]

هـ-مدرسة الأندلس: وقد أسسها زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبطون، وبعده يحي بن يحي، وتعد هذه المدرسة امتداد للمدرسة المغربية، ومن روادها: محمد العتقي وعبد الملك بن حبيب، والقاضي أبو وليد الباجي، وابن عبد البر القرطبي، والقاضي أبو بكر بن العربي، وابن الرشد الجد والحفيد[24].

5/ أشهر مؤلفات هذه المرحلة:

إن أشهر مؤلفات هذة المرحله كثيرة ويطول شرحا كان أولها كتاب الموطأ، الذي جمع فيه مالك بين الحديث والفقه.

- الموطأ للإمام مالك بن أنس.
- كتاب خير من زنته: لعلى بن زياد التونسي العبسي.
- كتب المغيرة : بن عبد الرحمان المخزومي.
- سماع ابن القاسم: عبد الرحمان.

- كتب زياد: أبو عبد الله، زياد بن عبد الرحمن، شبطون

ثانيا: مميزات دور التأسيس:

وتنتهي هذه المرحلة بنهاية القرن السادس الهجري وبداية القرن السابع، ومن البديهي أن هذه المرحلة لا يمكن فصلها فصلا كاملا عن المرحلة السابقة أو اللاحقة لها، فمراحل المذهب الثلاثة تتداخل، وتمتزج امتزاجا ينصهر في الآراء، والاجتهادات والترجيحات التي تبرز في المراحل المختلفة ، وتميزت بما يلي:

1/ تغير المدارس المالكية في دور التطور:

تعرضت المدارس المالكية في هذه المرحلة إلى حركة مد وجزر واسعة النطاق، تباينت باختلاف المدارس، فقد بدأ النبع العراقي يضعف، ثم يجف وينضب، مع رحيل القرن الخامس الهجري، وأصيبت الفروع المالكية في المدينة، ومصر، وإفريقية بالاضطهاد العُبَيدي، وما نتج عنه من آثار سلبية على جميع المدارس الفقهية السنية، وكان من نصيب المدرستين: المدنية، والمصرية ضعف نشاطهما ضعفا شديدا، وظل الانحسار في نشاط هاتين المدرستين حتى زوال الحكم الفاطمي وآثاره.

أما المدرسة القيروانية /التونسية، فعلى الرغم من وقوعها تحت تأثيرات سياسية وضغوط أقوى من تلك التي تعرضت لها المدارس الأخرى، إلا أن كل ذلك لم يفل من عضد علماء المذهب، بل واصلوا جهودهم في تحد مبدع كان نتيجته استمرار "تألق" المذهب إلى حد كبير.

وانفردت المدرسة المالكية بالأندلس بأنها المدرسة الوحيدة التي لم يصبها ما أصاب بقية الفروع من جزر وانحسار، بل على العكس من ذلك، تميزت المدرسة الأندلسية في هذه الفترة بحركة علمية نشطة هي استمرار لجهود علماء المرحلة السابقة، ، فحظيت بتأييد الحكام، وتوج بخطاب الحكم المستنصر بن عبد الرحمن في

قوله: "من خالف مذهب مالك بن أنس رحمه الله تعالى، بالفتوى أو غيره، وبلغني خبره أنزلت به من النكال ما يستحق، وجعلته ثرادا"[25]، فكان مذهب مالك وأصحابه أفضل المذاهب"[2]، بل كان رأي الدولة أن "...كل من زاغ عن مذهب مالك فإنه ممن رين على قلبه، وزين له سوء عمله..."[3].

هذا الموقف من الحكم يصور قمة تأييد الدولة الإسلامية في الأندلس لمذهب مالك، ذلك التأييد الذي ظل حتى زالت دولة الأندلس الإسلامية، وهو تأييد لم يترك لأي مذهب آخر مجال مناقشة أو تحد.

2/ أثر الاتصالات العلمية في تطور المذهب:

كان من سمات "المدارس المالكية" في دور التأسيس أنها انتحت في نموها وتطورها منحنى انفراديا نوعا ما فيما اعتمدته من الروايات والسماعات عن مالك رحمه الله تعالى، وفي منهجها في الدراسة والبحث، إلا أن هذا الاتجاه "الانفرادي" إن صح هذا التعبير –بدأ تدريجيا في الزوال والاضمحلال خلال دور التطور، وزوال هذا الاتجاه هو نتيجة طبيعية للاتصالات العلمية القوية بين علماء هذه الفروع وتلاميذها، تلك الاتصالات التي أنتجت تأثيرا متبادلا بين فروع المذهب ومدارسه، ظهرت نتائجه في قواعد الترجيح التي تبناها علماء المذهب في فروعه المختلفة، كما ظهرت في مناهج البحث والتأليف، والكتب التي تداولها العلماء واعتمدوها، وكانت وسائل الاتصالات العلمية قديما– وبخاصة بين علماء الشريعة تنحصر طرقها في:

1-الرحلة في طلب العلم والتلقي المباشر من العالم، وقد اشتهر علماء المغرب العربي برحلاتهم العلمية إلى المشرق لغرضين شريفين: الحج والتلقي من علماء البلاد التي يمرون عليها، أو يستقرون فيها لفترة من الفترات، والمتتبع لتراجم العلماء يجد أكثر مشاهيرهم قد ارتحل إلى المشرق، وتلقى من العلماء المشهورين بمصر، والشام

والحجاز وأحيانا العراق.

2-الاستجازة مباشرة، أو بالمراسلة ولم يزل الفضلاء من الأئمة والنبهاء من أعلام هذه الأمة يستجيزون الأشياخ عند تعذر اللقاء، أو بعد الديار.

3-تبادل المؤلفات العلمية.

4-تبادل الرسائل التي تحمل الأسئلة و الفتاوي.

ولاشك أن هذه الاتصالات بين العلماء بوسائلها المختلفة كانت موجودة منذ ظهور المذهب وقبله، إلا أن نتائجها التأثيرية في تطور المذهب واتجاهاته كانت أكثر وضوحا وأعمق أثرا في هذه المرحلة.

3/ أشهر كتب هذه المرحلة:

- المبسوطة: ليحي بن إسحاق الليثي.
- مسائل الخلاف: لمحمد بن أحمد بن عبد الله بن بكير.
- مؤلفات فضل بن سلمة بن حريز.
- الوثائق: أحمد بن أحمد بن زياد الفارسي.
- مؤلفات أحمد بن أحمد المعروف بابن الوراق.

ثالثا: مميزات دور الاستقرار:

ورث علماء الفترة الثالثة تراثا من الكتب، جمعت فأوعت ودرست فحررت، ونقحت وخرجت وفرعت، لفترة مر المذهب فيها خلال دور الاجتهاد المقيد، وكانت مميزات هذه المرحلة كالتالي:

1/ المدارس المالكية في هذا الدور:

شهد الدور الثاني بداية امتزاج آراء مدارس المذهب المالكي وصهرها في بوتقة أنتجت كتبا فقهية تمثل المذهب بغض النظر عن الانتماء المدرسي للآراء.

تطور هذا الامتزاج، فغدا وحدة متكاملة الاجتهادات، هي سمة دور الاستقرار، وساعد على وجود هذه الوحدة المذهبية عوامل علمية، وسياسية، أهمها:

1-غياب مدرسة العراق، ومدرسة المدينة عن ساحة النشاط المذهبي، ولا يعني غيابهما انعدامهما، بل هو غياب تأثيرهما العلمي آراء، وكتبا، اللّٰهم إلا ما كان من ظهور ابن فرحون في المدينة الذي أظهر مذهب مالك بها بعد خموله[1]، فأنعش بمؤلفاته الحركة العلمية المالكية بالمدينة المنورة بخاصة بعد أن كاد المذهب المالكي يغيب غيابا كليا.

2- ضعف الدولة الإسلامية في الأندلس وتمزقها إلى دويلات وما أعقبه من غزو اكتسح الدولة الإسلامية اكتساحا كاملا، ولكن تأثيرها العلمي ظل ماثلا قويا في المذهب من خلال انصهارها مع المدرسة الإفريقية بعامة، بعد أن هاجر علماء الأندلس إلى شمال إفريقيا بأقطاره المختلفة، وإن كانت إقامتهم تركزت غالبا في المغرب (فاس) وتونس (القيروان).

ومن ثم لم يبق في ميدان النشاط المذهبي إلا المدرستان: المصرية، والإفريقية المغربية بالمعنى الواسع، وكان بين هاتين المدرستين- المصرية والمغربية- تواصل مطرد منعكس، "فالمذهب المالكي بعد أن انقطع علماؤه من الديار المصرية في أواخر القرن الرابع تحت حكم الفاطميين، بدأ يعاود منزلته في أواخر القرن السادس بمن رحل إلى مصر من الأفارقة، والأندلسيين، والصقليين، الذين رفعوا لواء المذهب المالكي فيها من جديد، فشاعت بذلك الكتب المغربية، ومناهج الدراسة الإفريقية والأندلسية، وكذلك استمر هذا التواصل المطرد المنعكس بين القاهرة وتونس يزيد ثباتا وتوثقا بابن الحاجب، والقرافي، إذ كان من الآخذين عليهم ابن راشد، أخذ عن القرافي و ناصر الدين الزواوي، أخذ عن ابن الحاجب الذي نشر مختصره الفرعي في

إفريقية والمغرب.

وقابل ظهور هؤلاء بمصر أن ظهر بتونس أمثال ابن هارون الكناني، وابن عبد السلام، فاعتمدوا كتب المصريين ورووا عنهم.

وفي القرن الثامن بلغ هذا التواصل العلمي بين مصر وتونس أوجه، فتأكد اشتراك مشايخ المذهب في تبادل الآراء، وتناقل التآليف والروايات، واستمر ذلك ممتدا متسعا، مغرقا في القرون الموالية [1].

فكانت النتيجة الحتمية لهذا التواصل المطرد بين المدرستين المالكيتين (المصرية والمغربية ممثلة بتونس)- كما صوره بإسهاب فضيلة الشيخ ابن عاشور في النص السابق- هو تلاشي النزعة الانفرادية بين المدرستين، وانصهارهما في بوتقة الوحدة المذهبية المالكية، ومما لاشك فيه أن الرحلات العلمية بين علماء هذين القطرين وغيرهما من الأقطار الإسلامية كان لها أثر كبير في خلق المناخ العلمي لهذه الوحدة المالكية.

2/ اعتماد قواعد الترجيح والعمل بها

السمة المميزة لهذا الدور أنه "دور الترجيح، وهو دور اجتهاد نظري، يعتمد درس الأقوال وتمحيصها، والاختيار فيها بالترجيح والتشهير"[2].

لم يتخل العلماء المالكيون عن قواعد الترجيح التي تبناها وأقرها علماء الدور السابق، غير أنهم استحدثوا بعض القواعد التي أملتها طبيعة هذه المرحلة، وما بلغه المذهب من تطور في الآراء، واستقرار في المنهج الاستنباطي والتفريع، والتخريج.

حيث اعتمد علماء دور التطور القاعدة التي تنص على أنه "إنما يفتي بقول مالك في الموطأ، فإن لم يجده في النازلة فبقوله في المدونة، فإن لم يجده فبقول ابن القاسم فيها، وإلا فبقوله في غيرها، وإلا فبقول الغير فيها، وإلا فأقاويل أهل المذهب". إلا أن علماء هذا الدور – دور الاستقرار- يرون أن هذا ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما قاله

أبو الحسن الطنجي: "قول مالك في المدونة أولى من قول ابن القاسم فيها؛ لأنه الإمام الأعظم، وقول ابن القاسم فيها أولى من قول غيره فيها، لأنه أعلم بمذهب مالك رضي الله تعالى عنه، وقول غيره فيها أولى من قول ابن القاسم في غيرها، وذلك لصحته"، وبالتالي فإن قاعدة ترتيب الترجيح بين الروايات والأقوال أصبحت على النهج الآتي:

1. قول الإمام الذي رواه ابن القاسم في المدونة
2. قول الإمام الذي رواه غير ابن القاسم في المدونة.
3. قول ابن القاسم في المدونة.
4. قول غير ابن القاسم في المدونة.
5. قول الإمام الذي رواه ابن القاسم في غير المدونة
6. قول الإمام الذي رواه غير ابن القاسم في غير المدونة.
7. قول ابن القاسم في غير المدونة.
8. ثم أقوال علماء المذهب.

هذا الترتيب التفصيلي ملزم، لا تنقل من المتقدم عند وجوده إلى ما بعده، وبمقارنة هذا الترتيب بين الروايات والأقوال، وما تبناه علماء الدور السابق يمكن استنتاج ما يأتي:

1-التركيز على أهمية الروايات والأقوال التي في المدونة، وتقديمها على تلك التي وردت في غير المدونة، أيا كان الراوي أو القائل، ولذا فرواية غير ابن القاسم في المدونة، مقدمة على رواية ابن القاسم وقوله في غير المدونة، وهو خلاف ما كان مطبقا في الدور السابق؛ حيث كان قول ابن القاسم في غير المدونة يعطي الأفضلية على قول غيره في المدونة.

2- تمييز المدونة لما تضمنته و مدى الاحترام الذي نالته، ودرجة الوثوق بصحة

ما ورد فيها، إذ أن المدونة هي خلاصة نظر واجتهاد، وتمحيص قمة علماء المالكية منذ الصدر الأول، "ذلك أنه تداولها أفكار أربعة من المجتهدين: مالك، وابن القاسم، وأسد، وسحنون "[26]، ومن ثم أصبحت المدونة هي الكتاب "تجزئ من غيرها، ولا يجزئ غيرها منها"[27] .

3-عدم النص في القاعدة المتأخرة على تقديم قول الإمام في الموطأ على غيره من الروايات والأقوال، كما نص عليه في القاعدة المتقدمة، فقد احتلت المدونة هنا الدرجة الأولى مكان الموطأ، لا كما نُص عليه في القاعدة المتقدمة.

وهذا لا يعني الانتقاص من درجة الموطأ ومنزلته العلمية المعتمدة، فهو يضم أدلة المذهب وأقوال إمامه وآرائه كما أملاها بنفسه.

ولعل التعليل المنطقي لإفراد المدونة بالتقديم والاكتفاء بالنص عليها، أن المدونة جاءت متأخرة عن الموطأ، تضم آراء الإمام التي روها ابن القاسم أوثق تلاميذ الإمام وأطولهم صحبة، إذ "صحب مالكا أزيد من عشرين سنة، ولم يفارقه حتى مات".[28]

ويظل الموطأ قرة عين المذهب، رائدا لا ينافس في التدليل للرأي وقوته، وما يترتب على ذلك من ترجيح، وتشهير، حسب ما اتضح من البحث.

3/ أشهر مؤلفات هذه المرحلة:

- الجامع بين الأمهات: لابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكير.
- تقييد الهسكوري على الرسالة: لأبي محمد صالح بن محمد الفاسي.
- شرح التلقين (روضة المستبين شرح التلقين): لعبد العزيز بن إبراهيم- بن بزيزة.
- نظم الدرر في اختصار المدونة: للشارمساحي، عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد.
- اختصار التهذيب: لابن المنير، أحمد بن محمد.

خاتمة

بعد هذه الدراسة الوجيزة لمراحل تطور المذهب المالكي، وميزات كل مرحلة نلخص النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

1- اختلاف الباحثين في طريقة تقسيم الفترات التي مر بها المذهب عبر التاريخ التقسيم الأول: مرور المذهب المالكي بخمسة مراحل مفصلة هي: مرحلة التأسيس، ومرحلة التفريع، ومرحلة التطبيق، ثم مرحلة التنقيح والنقد، ثم مرحلة الجمع والاختصار.

والتقسيم الثاني: هو تقسيم الفضل بن عاشور ومن وافقه حيث قسمه إلى ثلاث أدوار رئيسة هي: دور النشوء: وهو مرحلة التأصيل والتأسيس.

2- تأثير شخصية مالك العلمية، وأثرها الملموس في المدرسة المالكية أثناء دور النشوء بخاصة، وفي الأدوار التالية بعامة.

3- تصنيف مالك لكتب عدة أشهرها الموطأ ثم المدونة، لكن الكتاب الذي خلد مالكا هو كتابه الموطأ.

4- ظهور المدارس المالكية وتأثيرها في تأسيس المذهب وصياغة الرأي الراجح المعتمد، حيث تعرضت المدارس المالكية في مرحلة دور التطور إلى حركة مد وجزر واسعة النطاق، تباينت باختلاف المدارس.

5- أثر الاتصالات العلمية في تطور المذهب نتج عنه تواصل و تبادل بين فروع المذهب ومدارسه، ظهرت نتائجه في قواعد الترجيح التي تبناها علماء المذهب في فروعه المختلفة.

6- غياب مدرسة العراق، ومدرسة المدينة، وضعف الدولة الإسلامية في الأندلس

فغابت المدرسة الأندلسية المالكية تدريجيا، ولكن تأثيرها العلمي ظل ماثلا قويا في المذهب من خلال انصهارها مع المدرسة الإفريقية بعامة

7- اعتماد علماء دور التطور القاعدة التي تنص على أنه "إنما يفتي بقول مالك في الموطأ، فإن لم يجده في النازلة فبقوله في المدونة، فإن لم يجده فبقول ابن القاسم فيها مع التركيز على أهمية الروايات والأقوال التي في المدونة، وتقديمها على تلك التي وردت يفي غير المدونة.

14- بقاء الموطأ جوهرة وقرة عين المذهب المالكي، رائدا لا ينافس في التدليل للرأي وقوته، حسب ما اتضح من البحث.

توصية: وبعد هذه الدراسة الوجيزة لمراحل تطور المذهب المالكي وميزاتها، وجدتها بعد الانتهاء قطرة في بحر، لأنها كانت وجيزة جدا ومختصرة امتثالا لشروط النشر، فلهذا أتمنى من الباحثين في المذهب المالكي تكثيف الدراسات وتعميقها أكثر، في الجامعات والملتقيات وتفعيلها في الحياة العلمية والعملية، لأنه مذهب غزير الموارد وواسع العلم والكتب والأثر، مدرسة راسخة المعالم، وكنز لا يفنى مهما أتى عليه الزمن.

والله الموفق ، فإن أصبت فمن الله وحده، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان.

ـ قائمة المصادر والمراجع:

1- أزهار الرياض في أخبار عياض، للمقري أحمد بن محمد التلمساني، اللجنة المشتركة لنشر التراث- المغرب.

2- اصطلاح المذهب عند المالكية، محمد إبراهيم أحمد علي، دار البحوث الإسلامية-دبي، ط1 :1421هـ-2000م

3- أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي،ابن عاشور محمد الفاضل، مكتبة النجاح- تونس.

4- الانتقاء، ابن عبد البر يوسف بن عبد الله البر القرطبي، دار الكتب العلمية- بيروت.

5-تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الفكر للطباعة والنشر.

6-تبصرة الحكام في أصول الأقضية، لابن فرحون، إبراهيم اليعمري، المطبعة العامرية- مصر، ط1: 1301هـ.

7-ترتيب المدارك ترتيب المدارك، للقاضي عياض، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،

المغرب.
8-تسهيل داراية الموطأ بتعريب مقدمة المصفى، لولي الله الدهلوي، المطبعة السلفية - مكة المكرمة، الحجاز، 1351هـ.
9-حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الدسوقي محمد بن عرفة،دار الفكر للطباعة والنشر.
10- دراسات في مصادر الفقه الإسلامي، ميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط1: 1409هـ-1988م
11- الذخيرة، القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، وزارة الأوقاف - الكويت1402هـ-1982م.
12- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، أبو بكر المالكي حققه بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي- بيروت، 1403هـ-1983م
13- طبقات الفقهاء، أبو إسحاق الشيرازي، تصحيح: خليل الميس، دار القلم-بيروت.
14- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الفاسي، اعتنى به أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1:1416هـ-1995م.
15- كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، لابن عاشور محمد الطاهر، الشركة التونسية للتوزيع، 1975م.
16- مالك ابن أنس، عبد الحليم الجندي، دار المعارف: القاهرة.
17- مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، د. عمر الجيدي، طبع في المغرب سنة 1993م.
18- المحاضرات المغربيات، الفاضل ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1974م
19- المدخل إلى تعريف الفقه، محمد مصطفى شلبي، دار النهضة- بيروت،1985م.
20- مجموع فتاوى ابن تيمية ، لشيخ الإسلام أحمد ابن تيمية ، مطابع الرياض،1382هـ.
21- المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، نجم الدين الهنتاني، تبر الزمان- تونس، 2004 م
22- المعيار المعرب، للونشريسي ، دار الغرب الإسلامي- بيروت،1401ه-1981م.
23- المقدمات الممهدات، لابن رشد أبو الوليد القرطبي، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، 1408هـ-1988م.
24- مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن ابن خلدون، المطبعة الخيرية-القاهرة، ط1: 1322هـ.
25- منار السالك إلى مذهب الإمام مالك، لأحمد السباعي الرجراجي، فاس :1359هـ- 1940م.
26- الموافقات أصول الشريعة، الشاطبي أبو إسحاق اللخمي الغرناطي، شرح عبد الله دراز،

مطبعة المكتبة التجارية- مصر.
27- مواهب الجليل شرح مختصر الجليل، الحطاب أبو عبد الله الطرابلسي، مطابع دار الفكر اللبناني- بيروت.
28- ومضات الفكر، لابن عاشور، محمد الفاضل، الشركة التونسية لفنون الرسم،1981م.
29- http://www.habous.gov.ma/ar/detail.a...=501&z=27&s=13
30- ar.wikibooks.org/wiki/مالك_بن_أنس_مذهب
31- www.tunisia-sat.com المنتدى الإسلامي العام (...
32- www.mexat.com/.../824920-المذهب-المالكي-نشأته

ـ الحواشي والإحالات:

(1) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الدسوقي محمد بن عرفة، دار الفكر للطباعة والنشر: 26/1.
(2) اصطلاح المذاهب عند المالكية، محمد ابراهيم علي، دار البحوث للدراسات الاسلامية- دبي، ط1 :14121هـ-2000م، ص41.
(3) انظر: تفصيل هذه المراحل في كتاب: مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، د. عمر الجيدي، ص.47 .
(4) مجموع فتاوى ابن تيمية، مطابع الرياض،1382هـ: 2/300-301.
(5) منار السالك إلى مذهب الإمام مالك، لأحمد السباعي الرجراجي، مطبعة فاس :1359هـ-1940م، ص 66.
(6) المحاضرات المغربيات، الفاضل ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1974م، ص 37 وما يليها.
-ترتيب المدارك للقاضي عياض،.طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب. :191/1
-المذهب-المالكي-نشأته.....www.mexat.com/.../824920 ...
(7) المحاضرات المغربيات، الفاضل ابن عاشور، ص37 وما يليها.
(8) انظر: مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن ابن خلدون ، المطبعة الخيرية-ا لقاهرة، ط1: 1322هـ.ص 416-417.
(9) أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، ابن عاشور، محمد الفاضل، مكتبة النجاح- تونس، ص: 70.
(10) المحاضرات المغربيات، ص: 82/81.
(11).اصطلاح المذاهب عند المالكية، ص 144.
(12) أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، ابن عاشور، ص: 70.
(13) اصطلاح المذاهب، ص: 49.
(14) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية، مطابع الرياض،1382هـ: 2/300-301.
(15) انظر: الإمام مالك، محمد ابو زهرة،دار الفكر العربي- القاهرة، ط2: 2008م، ص:9-50-26.

(16) تسهيل دراية الموطأ، بتعريب مقدمة المصفى، لولي الله الدهلوي، المطبعة السلفية - مكة المكرمة،الحجاز،1351ه. ص:23.

(17) اصطلاح المذهب عند المالكية، ص50- ترتيب المدارك للقاضي عياض،.طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب: 3/ 242.

(18) ترتيب المدارك:1/191.- انظر: الموافقات أصول الشريعة، الشاطبي أبو إسحاق اللخمي الغرناطي، شرح عبد الله دراز، مطبعة المكتبة التجارية- مصر.: 4/226-290.

(19) كشف المغطى، من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، لابن عاشور محمد الطاهر، الشركة التونسية للتوزيع، 1975م. ص:36.

(20) انظر: المعيار المعرب، للونشريسي أحمد بن يحيى، دار الغرب الإسلامي- بيروت،1401هـ-1981م، 11/268.

(21) مواهب الجليل لشرح مختصر الجليل، الحطاب أبو عبد الله الطرابلسي، مطابع دار الفكر اللبناني- بيروت، -ترتيب المدارك:1/40.

(22) ترتيب المدارك:1/24، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، دارالفكر للطباعة والنشر،:12/41-42.

(23) طبقات الفقهاء، إسحاق الشيرازي، تصحيح: خليل الميس، دار القلم- بيروت، ص:157 -ترتيب المدارك:3/87-101.

(24) ترتيب المدارك:3/117، اصطلاح المذاهب، ص:80.

(25) ثرد الذبيحة قتلها من غير أن يفري أوداجها. والثرد من يذبح بحجر أو عظم، أو من حديدته غير حادة، و اسم ذلك المثراد والثريد مادة ثردة، انظر: لسان العرب لابن منظور، دار صادر- بيروت، ط: 2003م، 3/14.

(2) المعيار: 2/332-333.

(3) المصدر نفسه: 2/332-333.

(1) نيل الابتهاج، أحمد بابا بن أحمد بن دار الكاتب، طرابلس – ليبيا، ط2: 2000م، ص31.

(1)ومضات الفكر لابن عاشور، محمد الفاضل، الشركة التونسية لفنون الرسم،1981م: 2/405-412.

(2) أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، ابن عاشور محمد الفاضل، مكتبة النجاح- تونس، ص 70.

(3) تبصرة الحكام في أصول الأقضية، لابن فرحون، إبراهيم اليعمري، المطبعة العامرية- مصر، ط1: 1301هـ.- ترتيب المدارك ، للقاضي عياض،1/49-50؛ - المعيار المعرب: 12/23.

(26) مواهب الجليل، شرح مختصر الجليل، الحطاب أبو عبد الله الطرابلسي، مطابع دار الفكر اللبناني- بيروت: 1/34.

(27) المقدمات الممهدات لابن رشد أبو الوليد القرطبي، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي،

1408هـ-1988م.: 45/1.

(28) كشف النقاب الحاجب، إبراهيم بن علي بن فرحون، دار الغرب الإسلامي ط1، 1990 ص: 68.

Stages of the formation and development of the Maalikis' doctrine and its advantages

Dr. Derri Nouara

Faculty of islamic sciences – Batna 1 University

Abstract:

Since its foundation by the Imam Malik, the Maalikis' doctrine has incurred different stages of conventional and scientific development ; subsequently, each stage has its own characteristics and proper features. However, scholars have diverged in dividing these stages; some of them have divided it into five, where as others have gathered it in only three stages, on the top of them, El-Fadhel Ben Achour's study which remains the most thourough and inclusive than the others. Therefore, broadly speaking, the stages of the emergence of the Maliki doctrine were : the Foundation stage, the branching stage, the application stage, the revision and critique stage, then finally the collecting and abbreviation stage. Nevertheless, El-Fadhel Ben Ashour's division to the stages of the doctrine were graded into three main roles, each phase has its own characteristics and proper features represented in:

First: The role of emergence: foundation and rooting: this is the stage of establishing and rooting was characterised by the emergence of Malik's scientific personality of the dual specialization in which he combined between both the science of the hadith and Islamic jurisprudence Science i.e Fiqh.

Second: The role of evolution: It encompasses the phases of branching, application and weighting. It was distinguished by the emergence of the Malikis most prominent figures

Third: The role of stability: This stage was marked by the appearance of explanations, abbreviations, footnotes and amendments. However, the most distinctive feature of this role is the role of weighting depending on the lesson of words and its scrutiny. Consequently, these distinctive features of the stages of development, has made it an outstanding distinct firmly established doctrine constant vigorously to this day .

Keywords:

Stages; formation; development ; the Maalikis; doctrine.